

إِشْتَاءُ الْمَسَالِكِينَ

إِلَى

أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَضْحِيِّ أَنَّهُ يَأْخُذَ

بِهِ شَعْرَهُ وَيُطْفِرُهُ إِذَا أَرَادَ

أَنَّهُ يُمَضِّحِي، وَهُوَ مُقْبِيهِ، وَهَذَا ثَبَتَ فِي الدِّيْنِ

تَأْلِيْفُ:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله ورضاه

إرشاد السالكين

إلى

أئمة يهتدون للعصاة، أئمة يأخذون

بهم مشيرين وظنود إخوانهم

أئمة يمشون، وهم مقيمين، وهذا آية في الدين

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣ م



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

إرشاد السالكين

إلى

أنه يجوز للمضحّي أنه يأخذ

منه شعره وطفه إذا أراد

أنه يضحّي، وهو مكروه، وهذا ثبت في الدين

تأليف:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله وعلمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّمَنِ الرَّحِيمِ

المُقدِّمةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، هَادِي الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، قُدْوَةِ الْمُؤَحِّدِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْغُرِّ الْمَيَامِينِ الْمُتَّبِعِينَ الصَّادِقِينَ.
أَمَّا بَعْدُ:

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ؛ أَنَّ شَرِيعةَ مُحَمَّدٍ ﷺ نَاسِخَةٌ لِجَمِيعِ شَرَائِعِ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَهَا دِينًا، فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ، وَهُوَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ.
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٩].

* وَاللَّهُ تَعَالَى خَصَّ شَرِيعةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، بِأَحْكَامٍ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، لَيْسَتْ فِي غَيْرِ رِسَالَتِهِ ﷺ، مِنْ ذَلِكَ: «أَحْكَامُ الْأُضْحِيَّةِ»، وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ فِي الشَّرِيعةِ الْمُطَهَّرَةِ؛

بَلْ هِيَ مِنَ الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ فِيهَا، وَمَنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ مَعْرِفَتِهَا، فَقَدْ فَاتَهُ النَّهْجُ الْقَوِيمُ فِي الدِّينِ: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [الْبَيْئَةُ: ٥].^(١)

* فَيَجِبُ الْعِنَايَةُ بِأَحْكَامِ الْأُضْحِيَّةِ، جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً، فَإِنَّ ذَلِكَ مَنْ فَرَضَ الْعَيْنَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَمُسْلِمَةٍ.

* وَلَا يَتَحَقَّقُ كَمَالُ الْفِقْهِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ فِي الْمُسْلِمِ، إِلَّا وَقَدْ فَهِمَ أَدِلَّةَ الْوَحْيَيْنِ، بِفَهْمِ الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ، وَالْأئِمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [التَّحُلُّ: ٤٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٣].

* بَلْ وَلَا تَتَحَقَّقُ مَعْرِفَةُ الْفِقْهِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ صَحِيحِ الْحَدِيثِ مِنْ ضَعِيفِهِ فِي أَحْكَامِ الْفِقْهِ؛ فَيَعْمَلُ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَتُجْتَنَّبُ الْأَحَادِيثُ الضَّعِيفَةُ فِيهَا.^(٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ﴾ [النَّجْمُ: ٣٢].

(١) قُلْتُ: وَمَنْ يَعْمَدُ إِلَى مَذْهَبِ إِمَامٍ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْهُ، فَهُوَ مُقَلِّدٌ؛ بَلْ هُوَ أَشْبَهُ بِالْعَامِّيِّ، فَهَذَا لَا بُدَّ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمَنْهَجِ الْقَوِيمِ.

(٢) قُلْتُ: وَهُنَاكَ مَنْ يَعْمَدُ إِلَى مَذْهَبِ إِمَامٍ، بِأَدِلَّتِهِ، وَلَوْ كَانَتْ ضَعِيفَةً، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ

مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرَرِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ١

ص ١٥٠): (فَلَا يُعْلَمُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ يُخَالِفُ الْعَقْلَ أَوْ السَّمْعَ الصَّحِيحَ؛ إِلَّا وَهُوَ عِنْدَ

أَهْلِ الْعِلْمِ ضَعِيفٌ، بَلْ مَوْضُوعٌ، بَلْ لَا يُعْلَمُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الْأَمْرِ

وَالنَّهْيِ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَرْكِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

مَنْسُوخٌ، وَلَا يُعْلَمُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَقِيضِهِ، فَضَلًّا

عَنْ أَنْ يَكُونَ نَقِيضُهُ مَعْلُومًا بِالْعَقْلِ الصَّرِيحِ الْبَيِّنِ؛ لِعَامَّةِ الْعُقَلَاءِ، فَإِنَّ مَا يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ

الصَّرِيحِ الْبَيِّنِ أَظْهَرُ مِمَّا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالْإِجْمَاعِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ.

* فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مَا يُعْلَمُ نَقِيضُهُ بِالْأَدِلَّةِ الْخَفِيَّةِ؛

كَالْإِجْمَاعِ وَنَحْوِهِ، فَإِنَّ لَا يَكُونَ فِيهَا مَا يُعْلَمُ نَقِيضُهُ بِالْعَقْلِ الصَّرِيحِ الظَّاهِرِ: أَوْلَى

وَأَحْرَى). اهـ

* فَكَمَا يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُ إِلَى مَعْرِفَةِ فَتَاهِ الْأَحْكَامِ؛ فَإِنَّ حَاجَتَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ صِحَّةِ

أَدْلَتِهَا مِنْ ضَعْفِهَا أَشَدُّ.

* فَمَنْ أَرَادَ سَدَادَ الْفَهْمِ، وَهَدَايَةَ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، فَلْيَعْمَدْ إِلَى التَّمَسُّكِ

بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَفَقْهِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ، وَأُمَّةِ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مِنْ

السَّقِيمِ، حَتَّى يَتَرَجَّحَ لَدَيْهِ قَوْلُ الصَّوَابِ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

قُلْتُ: فَمَنْ عَرَفَ فِقْهَ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، وَأَدَلَّتْهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَنِ، وَالْأَثَرِ، وَعَرَفَ الصَّلَاةَ بَيْنَهُمْ، وَبَيَّنَّ الْأَدِلَّةَ مِنْ فِقْهِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَاتَّبَاعِهِمْ، وَعَمَلِهِمْ، عَرَفَ وَجْهَ التَّرْجِيحِ الصَّحِيحِ؛ عِنْدَ الْخِلَافِيَّاتِ فِي الْأَحْكَامِ.^(١)

قُلْتُ: وَالْمُصِيبُ وَاحِدٌ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَالْحَقُّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَاحِدٌ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ مَأْمُورُونَ بِطَلْبِهِ، وَاتَّفَاقُهُمْ عَلَيْهِ مَطْلُوبٌ، وَالْإِخْتِلَافُ حَيْثُ: مِنْهَيٌّ عَنْهُ فِي الدِّينِ.^(٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيَتَفَتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النَّحْلُ: ١١٦].

(١) وَهَذَا الْمَسْلُوكُ، حَادٍ عَنْهُ الْمُقَلِّدُ، فَضَلُّوا فِيهِ، وَوَقَعُوا فِي الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْفُرُوعِ، وَتَفَرَّدُوا بِأَقْوَالِ شَاذَةٍ، بِحُجَّةٍ تَعْظِيمِ فِقْهِ السُّنَّةِ.

* وَهَذَا حَتَّى سَاقَهُمْ إِلَىٰ بَاطِلٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَهَيَّبُونَ فَهَمَّ أَدِلَّةِ الْفِقْهِ، عَلَىٰ خِلَافِ فَهَمِّ الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «قَضَاءُ الْأَرْبِ فِي أَسْئَلَةِ حَلْبٍ» لِتَقْيِي الدِّينِ السُّبْحِيِّ الْكَبِيرِ (ص ٢٦٢).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ

عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يُونُسُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٧].

* وَجَاءَ فِي حَدِيثِ: عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه؛ بِلَفْظٍ: (بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) وَأَنَّ لَا

نُتَازَعُ الْأَمْرَ أَهْلَهُ).^(١)

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ نُنَازِعَ السَّلَفَ الصَّالِحَ فِي صُدُورِ أَحْكَامِهِمْ، لَا فِي الْأُصُولِ،

وَلَا فِي الْفُرُوعِ فِي الدِّينِ: (لَا تُنَازِعُوا الْأَمْرَ أَهْلَهُ).^(٢)

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ رحمته الله فِي «قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ» (ج ٢ ص ٤٠٥): (وَقَدْ

اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَنَّ نَقْدَ الْأَحَادِيثِ مَقْصُورٌ عَلَى قَوْمٍ، مَخْصُوصِينَ فَمَا قَبَلُوهُ فَهُوَ

الْمَقْبُولُ، وَمَا رَدُّوهُ؛ فَهُوَ الْمَرْدُودُ). اهـ

قُلْتُ: وَمَنْ لَمْ يَجْمَعْ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَدِلَّةِ فِقْهَ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ تَابَعَهُمْ، فَلَيْسَ

بِمُصِيبٍ لِلْفِقْهِ الصَّحِيحِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

* لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِقْهِ، هُوَ إِصَابَةُ الْفَهْمِ الصَّحِيحِ فِيهِ، ثُمَّ الْعَمَلُ بِهِ، وَيَجِبُ أَنْ

يَكُونَ الْعَمَلُ بِالْوَحْيِ وَفِقْهِهِ، وَهُوَ الْمَوْصَلُ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٢٠٠)، وَ(٧٩٥٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٩).

(٢) وَأَنْظَرُ: «قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ» لِأَبِي الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٤٠٥ و ٤١١).

* سَائِلًا رَبِّي الْأَجَلَ الْأَعْلَى، أَنْ يُثَبِّتَنِي عَلَى هَدْيِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فِي فَهْمِ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنْ يَجْعَلَ أَعْمَالِي خَالِصَةً لِرُؤُوسِهِ الْكَرِيمِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

كُتِبَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

مشكاة النور

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُضْحِيَّ لَا يُمْسِكُ عَنِ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، لِمَا رَأَيْنَا أَنَّ مَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَضْحِيَ أَنْ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْجَمَاعِ، وَالطَّيِّبِ، وَتُبَسِ الْمَخِيطِ، وَالزَّوْجِ، وَهَذِهِ الْمَحْظُورَاتُ أَغْلَظُ مَا يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَنْتَلُ قَلَائِدَ هَدِيهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «فَتَلْتُ قَلَائِدَ بَدَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ أَشَعَرَهَا وَقَلَدَهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حَلًّا». وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ». وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِهِ حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَهْدَى مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا مُقْلَدَةً».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٦)، وَ (١٦٩٨)، وَ (١٦٩٩)، وَ (١٧٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٥٧ وَ ٩٥٨)، وَابْنُ دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٥٧)، وَ (١٧٥٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٩٠٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٤)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ»

(٣٠٩٤)، و(٣٠٩٨)، وسفيان الثوري في «حديثه» (ص ٩٣)، وسعيد بن أبي عروبة في «المناسك» (ص ١٠٠)، وأحمد في «المسند» (ج ٦ ص ٣٦ و ٧٨)، والدارمي في «المسند» (ج ٢ ص ٧٣)، وابن جبان في «صحيحه» (٤٠٠٩)، و(٤٠١٣)، وأبو سهل القطان في «حديثه» (ق/٤/ط)، والدولابي في «الأسماء والكنى» (ج ٢ ص ٥٧٧)، وابن الحمامي في «حديثه» (١٢)، والحسن بن عبد الملك في «الأمالى» (ق/٢/ط)، والبوشنجي في «جزء من حديثه» (٣٢)، والشافعي في «الموطأ» (ص ٥٥٣)، وفي «اختلاف الحديث» (ص ١٢٢)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (ج ١ ص ٣٧٦)، وفي «السيرة» (ج ٧ ص ١٤٩)، و(ج ٩ ص ٥٥٨)، وأبو حفص الكتاني في «حديثه» (ق/٣١٧/ط)، والمخلص في «المخلصيات» (١٧٤)، و(١١٩٣)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (٣١٠)، وأبو بكر الأباري في «حديثه» (٤)، وابن بكير في «الموطأ» (ج ٢ ص ٤٤ و ٤٥)، وأبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (ج ٤ ص ١١٢)، وجهمة بنت الفرج في «المصافحات والموافقات والأبدال والأحاديث العوالي» (٢٥)، ومحمد بن علي العامري، وحسن بن علي العامري في «الأمالي والقراءة» (٢٣)، ومحمد بن الحسن في «الموطأ» (ص ٣٠١)، وضياء الدين المقدسي في «بلغة الطالب الحديث في صحيح عوالي الحديث» (ص ٣٣٧)، وفي «الرواة الأربعة عشر» (ق/٣/ط)، وابن وهب في «الموطأ» (ص ٦٨)، وفي «جامع الأحكام» (٦٨)، والليث بن سعد في «حديثه» (٦٨)، وابن السماك في «حديثه عن شيوخه» (٦٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٥٣٥)، وفي «مسند الشاميين» (ج ١

ص ٢٠٧)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْمَحَامِلِيَّاتِ» (٢٧٦)، وَأَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي «مُنْتَهَى رَغَبَاتِ السَّامِعِينَ فِي عَوَالِي أَحَادِيثِ التَّابِعِينَ» (٢٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٢)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٥١٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٢١٤)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٩٣ و ٩٣) وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٦٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٠٨)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٣٥)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٩١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦) وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٨)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٦٤٣)، وَ(١٦٤٤)، وَ(١٦٤٥)، وَ(١٦٤٧)، وَ(١٦٤٨)، وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٤ ص ٢٢٩)، وَالْجُرْجَانِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ق/١٦٥/ط)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٧٧٠)، وَ(ج ٣ ص ٧٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ج ٢ ص ٤٢٤)، وَفِي «الْعِلَلِ» (ج ١٥ ص ٧٧)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥ ص ٢٠٢)، وَ(ج ٦ ص ٣٨٨ و ٤١٧)، وَ(ج ٥٧ ص ٣٩٧)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٢ و ٢٨٤)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٤٧٣)، وَالْحَرَبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٨٩١)، وَأَبُو مُضْعَبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٣٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٣٩٥)، وَفِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ص ١٥٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١١ و ٣٢١٢)، وَفِي «تَارِيخِ أَصْبَهَانَ» (ج ١ ص ٢٥٤)، وَأَبُو بَكْرٍ السَّجِسْتَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ عَائِشَةَ»

(ص ٩٤)، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمُصْبَاحِ فِي عُيُونِ الصَّحَاحِ» (ق/١٩/ط)،
 وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٤٢٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦
 ص ٢٩١)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٨ ص ١٤٨)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ
 الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦١)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ٢ ص ١٧٨
 و ١٧٩)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٤١)، وَمَالِكُ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٠)،
 وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٦٩٩)، وَفِي «تَالِي تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ» (ج ١
 ص ٧٧)، وَفِي «تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ» (ج ٢ ص ٦٤٦)، وَفِي «الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ٣
 ص ١٧٠٢)، وَفِي «الْمَوْضِحِ» (ج ٢ ص ٤٣١)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (٩٩٢)،
 وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (٣٦٠)، وَ(٦٦٦)، وَابْنُ عُيْلَانَ فِي «الْعَيْلَانِيَّاتِ» (ح ٢
 ص ٧٦٦ و ٧٦٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ص ١٥٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي
 «الْتَمَهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٨)، وَابْنُ الْبُخَارِيِّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ١ ص ٥٢٤)، وَابْنُ
 جَمَاعَةَ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ٢ ص ٥٢٥)، وَابْنُ خَلَّادِ النَّصِيبِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ»
 (ص ١١٠)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٠٤)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ»
 (٤٨٥٢) وَ(٤٦٥٨)، وَفِي «الْمُعْجَمِ» (٩١)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٨١
 و ٣٨٢)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٦٣٤)، وَالسَّرَاجُ فِي
 «حَدِيثِهِ» (٢١٠٨)، وَ(٢١٠٩)، وَ(٢١١٠)، وَ(٢١١٤)، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ فِي
 «الْفَوَائِدِ الْمُعَلَّلَةِ» (٢٥)، وَالْحَرَانِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (٢٣)، وَابْنُ عَدِيِّ فِي «الْكَامِلِ»
 (ج ٤ ص ٥١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٩٠١)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي
 «مَشِيخَتِهِ» (ص ٢٥٧) وَ(٢٥٨)، وَأَبُو بَكْرٍ الْعَكْرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٥٢)، وَأَبُو

العباس الأصم في «حديثه» (١٥٠)، والسلفي في «المشيخة البغدادية» (٣١)، و(٣٦)، و(٤٩)، و(٥٢)، والحدثاني في «الموطأ» (ص ٤٥٣)، والجوهري في «مسند الموطأ» (٤٩٩)، وابن حزم في «المحلى بالآثار» (ج ٥ ص ١٠٢)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (ص ١٥٩)، وفي «الفوائد» (٣٩)، وفي «زياداته على المسند» (ج ٢ ص ٧١٩)، وتمام الرازي في «الفوائد» (٤٠٩)، و(٤١٠)، والإسماعيلي في «معجم الشيوخ» (١٧٨) من طرق عن عائشة رضي الله عنها به.

قال الحافظ ابن عبد البر رحمته الله في «التمهيد» (ج ١٧ ص ٢٢٨): (والآثار عن عائشة، بهذا: متواترة). اهـ.

وقال الإمام مالك رحمته الله في «الموطأ» (ج ١ ص ٤٣٥): فيما اختلف الناس فيه من الإحرام ممن لا يريد الحج، ولا العمرة، فقال: (الأمر عندنا الذي نأخذ به في ذلك: قول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن «رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بهدي، ثم أقام؛ فلم يحرم»^(١) عليه شيء مما أحله الله له حتى نحر هديه». اهـ.

وقال الإمام الشافعي رحمته الله: (فإن قال قائل ما دل على أنه اختيار لا واجب؛ يعني: الأخذ من الشعر، والظفر، قيل له روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أنا فتلت قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده، ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحل الله

(١) قلت: فلا يحرم بشيء من محظورات الإحرام إلا من أهل ولبي.

لَهُ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيِ»، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفِي هَذِهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا وَصَفْتُ، وَعَلَى أَنَّ الْمَرْءَ لَا يُحْرِمُ بِالْبُعْثَةِ بِهِدْيِهِ، يَقُولُ: الْبُعْثَةُ بِالْهَدْيِ أَكْثَرُ مِنْ إِرَادَةِ الضَّحِيَّةِ^(١).
 وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رحمته فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٠١): (وَبِهَذَا تَأْخُذُ، وَإِنَّمَا الَّذِي يُحْرِمُ: الَّذِي يَتَوَجَّهُ مَعَ هَدْيِهِ يُرِيدُ مَكَّةَ، وَقَدْ سَاقَ بَدَنَتَهُ وَقَلَّدَهَا^(٢))، فَهَذَا يَكُونُ مُحْرِمًا، حِينَ يَتَوَجَّهُ مَعَ بَدَنَتِهِ الْمُقَلَّدَةِ، بِمَا شَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مُقِيمًا فِي أَهْلِهِ لَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا، وَلَمْ يَحْرِمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَلَّ لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ: أَبِي حَنِيفَةَ رحمته. اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٢٢): (فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى مَا وَصَفْتُ، مِنْ أَنَّ الْمَرْءَ لَا يُحْرِمُ بِالْبُعْثَةِ بِهِدْيِهِ). اهـ.
 وَذَكَرَ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَارِ» (ج ٤ ص ١٨٢) حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ مَرْفُوعًا، ثُمَّ ذَكَرَهُ مَوْقُوفًا: وَرَجَّحَهُ، ثُمَّ قَالَ: (فَهَذَا هُوَ أَصْلُ الْحَدِيثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها)، فَهَذَا حُكْمُ هَذَا الْبَابِ، مِنْ طَرِيقِ الْأَثَارِ.

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٦٧)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) التَّقْلِيدُ: جَعَلَ الْقِلَادَةَ فِي رَقَبَةِ الْبَعِيرِ.

وَالِإِشْعَارُ: أَنْ يَشُقَّ أَحَدَ جَانِبَيْ سَنَامِ الْبَدَنَةِ حَتَّى يَسِيلَ دَمُهَا، وَيَجْعَلَ ذَلِكَ لَهَا عَلَامَةً تُعْرَفُ بِهَا أَنَّهَا هَدْيٌ.

انظُرْ: «غَرِيبَ الْحَدِيثِ» لِلْحَرْبِيِّ (ج ٢ ص ٨٩١)، وَ«النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ٤٧٩).

* وَأَمَّا النَّظْرُ فِي ذَلِكَ فَإِنَّا قَدْ رَأَيْنَا الْإِحْرَامَ يَنْحَطِرُ بِهِ أَشْيَاءٌ، مِمَّا قَدْ كَانَتْ كُلُّهَا قَبْلَهُ حَلَالًا، مِنْهَا: الْجِمَاعُ، وَالْقُبْلَةُ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَحَلْقُ الشَّعْرِ، وَقَتْلُ الصَّيْدِ، فَكُلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ، وَأَحْكَامُ ذَلِكَ مُخْتَلِفَةٌ.

فَأَمَّا الْجِمَاعُ: فَمَنْ أَصَابَهُ فِي إِحْرَامِهِ، فَسَدَ إِحْرَامُهُ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يُفْسِدُ إِصَابَتُهُ الْإِحْرَامَ فَكَانَ الْجِمَاعُ أَغْلَظَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُحْرِمُهَا الْإِحْرَامُ.

* ثُمَّ رَأَيْنَا مَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ، أَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْجِمَاعِ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْجِمَاعِ، وَهُوَ أَغْلَظُ مَا يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ، كَانَ أَحْرَى أَنْ لَا يَمْنَعَ مِمَّا دُونَ ذَلِكَ.

* فَهَذَا هُوَ النَّظْرُ فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ). اهـ

قُلْتُ: إِنَّ الْإِحْرَامَ مَبْنَاهُ عَلَى مُفَارَقَةِ الْعَادَاتِ فِي التَّرَفِّهِ، وَتَرَكَ أَنْوَاعَ الْإِسْتِمْتَاعَاتِ، فَلَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ اللَّبَاسَ الْمُعْتَادَ، وَلَا يَتَطَيَّبُ، وَلَا يَتَزَيَّنُ، وَلَا يَتَزَوَّجُ، وَلَا يُجَامِعُ، فَلَمَّا أُبِيحَ لِلْمُضْحِي الْمُقِيمِ هَذِهِ الْأُمُورَ الْمُعْتَادَةَ، فَقَدْ جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظَّفْرِ مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ أَي: فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَقْصُودُهُ الْإِحْرَامَ فِي الْحَجِّ، أَوْ الْعُمْرَةِ فَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ.^(١)

(١) قُلْتُ: فَالْإِحْرَامُ يَمْنَعُ الْمُحْرِمَ الْإِسْتِمْتَاعَ بِكُلِّ حَالٍ مَنَعًا مُؤَكَّدًا فِي طُولِ الْمُدَّةِ الْمُحَدَّدَةِ فِي الْحَجِّ، أَوْ الْعُمْرَةِ، وَلَمْ يَمْنَعْ الْمُضْحِي مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ وَهُوَ مُقِيمٌ فِي بَلَدِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٦): (وَهُوَ أَتْرَكٌ... - يَعْنِي: سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ - لِمَا رَوَاهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ؛ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْجِمَاعِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَأَنَّ ذَلِكَ مُبَاحٌ فَحَلَقُ الشَّعْرِ، وَالْأَظْفَارِ أَحْرَى أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا). اهـ

قُلْتُ: فَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَحِمَهُ اللهُ، تَرَكَ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِالْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالْأَظْفَرِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ.^(١)
* فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُضْحِي، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَمْتَنِعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنْ شَعْرِهِ، وَأَظْفَارِهِ شَيْئًا، وَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ لُنُقِلَ إِلَيْنَا عَنْ طَرِيقِ صَحَابَتِهِ ﷺ.

* وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ: كَانُوا يُضْحُونَ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ امْتَنَعُوا أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ شُعُورِهِمْ، وَأَظْفَارِهِمْ، وَأَبْشَارِهِمْ، بَلْ ثَبَتَ عَنْهُمْ النَّكِيرُ عَلَى مَنْ امْتَنَعَ أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ، وَظْفَرِهِ شَيْئًا.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ الَّذِي يُضْحِي لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مِنْ شَعْرِهِ، أَوْ ظْفَرِهِ.

* وَيَسْتَحِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَمْنَعُ الْمُضْحِيَّ مِنْ أَخْذِهِ مِنْ شَعْرِهِ وَظْفَرِهِ، وَلَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْجِمَاعِ وَغَيْرِهِ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ فِي الْمَنْعِ.

* وَالشَّارِعُ الْحَكِيمُ: لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْزِيَ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، فَيَحِلُّ بَعْضَهَا، وَيَحْرِمُ بَعْضَهَا عَلَى الْمُضْحِيِّ.

* فَمَحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ لَا تَتَجَرَّأُ، فِيمَا أَنْ تُحْرَمَ عَلَى الْمُضْحِيِّ كُلُّهَا، أَوْ تُحَلَّ لَهُ كُلُّهَا، فَافْتَهَمَ لِهَذَا تَرَشُّدُ.

(١) وَأَنْظُرِ: «الْإِسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١١ ص ١٨٦).

قُلْتُ: أَيُّهَا الْمُقَلِّدُ إِلَّا يَعْتَزِلُ الْمُضْحِي النَّسَاءَ وَالطَّيْبَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ^(١): «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ» [ص: ٥].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٣): (وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَيضًا مِنَ الْفِقْهِ مَا يُرَدُّ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ»؛ لِأَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ النَّهْيَ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ فِي الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مِنْ ظْفَرِهِ، أَوْ مِنْ شَعْرِهِ كُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ وَالْهَدْيُ فِي حُكْمِ الضَّحِيَّةِ.

* وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ الْهَدْيَ لَمْ يَجْتَنِبْ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ، فَهُوَ مُعَارِضٌ لِأُمِّ سَلَمَةَ، وَهُوَ أَثَبْتُ مِنْهُ وَأَصْحُ.

* لِأَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ تَقُولُ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ مُسْلِمٍ شَيْخَ مَالِكٍ مَجْهُولٌ، يَقُولُ فِيهِ شُعْبَةٌ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ عَنِ مَالِكٍ: عَمَرُو بْنُ مُسْلِمٍ وَكَذَلِكَ قَالَ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

* وَقَالَ فِيهِ بَنُ وَهْبٍ عَنِ مَالِكٍ عَنِ عَمَرُو بْنِ مُسْلِمٍ، وَتَابَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ.

وَكَذَلِكَ: قَالَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ عَنِ عَمَرُو بْنِ مُسْلِمٍ بِنِ عُمَارَةَ بْنِ أَكِيمَةَ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «السُّنَنُ الْكُبْرَى» لِلنَّسَائِيِّ (ج ٤ ص ٣٣٦)، و«تُحْفَةُ الْأَشْرَافِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٣ ص ٥٨٠٩).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٥): (فَقَالَ

مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِحَلْقِ الرَّأْسِ، وَقَصِّ الْأَظْفَارِ، وَالشَّارِبِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَالثَّوْرِيِّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢١): (تَقْلِيدُ

الْهَدْيِ لَا يُوجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ الْإِحْرَامَ، وَهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي سَبَقَ لَهُ الْحَدِيثُ، وَهُوَ الْحُجَّةُ عِنْدَ التَّنَازُعِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٦): (عَنْ

مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ الصَّحِيحِ: (قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ، أَوْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا فَلَا بَأْسَ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم... الْحَدِيثُ). اهـ

قُلْتُ: فَصَحَّ أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُضْحِي، وَيَحُضُّ عَلَى الضَّحِيَّةِ، وَلَمْ يَصَحَّ عَنْهُ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ كَانَ يَمْتَنِعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ صلى الله عليه وسلم ذَلِكَ بِنَقْلِ صَحِيحِ الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٣): (وَعَلَى

الْقَوْلِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها... جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَئِمَّةُ الْفَتَوَى بِالْأَمْصَارِ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَصْحَابِهِ، وَقَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَصْحَابِهِ، وَقَوْلُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَصْحَابِهِ.^(١)

قُلْتُ: فَمَا شَاعَ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُقَلِّدَةِ، وَالْعَامَّةِ^(٢) مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ، وَلَوْ بَتَرَكَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، وَالْجِلْدِ.

* فَهَذَا مِمَّا لَا صِحَّةَ لَهُ إِطْلَاقًا، إِذْ لَا إِحْرَامَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ، أَوِ الْعُمْرَةَ.

قُلْتُ: لِهَذَا يَجُوزُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ أَنْ يَفْعَلَ سَائِرَ الْمُبَاحَاتِ مِنَ الطَّيِّبِ، وَالْجَمَاعِ، وَاللَّبَاسِ، وَإِنْ اِحْتَجَّ إِلَى حَلْقِ شَعْرِهِ، أَوْ تَقْلِيمِ ظُفْرِهِ فَعَلَ ذَلِكَ وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ، وَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ.

قُلْتُ: فَلَا يَلْزَمُ الْعَمَلُ بِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِضَعْفِهِ، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ لِصِحَّتِهِ، وَالْعَمَلُ بِهِ فِي الْأَمْصَارِ.

(١) انظر: «المنهاج» للنووي (ج ٩ ص ٧٠)، و«مشكل الآثار» للطحاوي (ج ١٤ ص ١٤٣)، و«تحفة الباري» للأَنْصَارِيِّ

(ج ٢ ص ٤١٥)، و«المُعَلِّم» للمَازِرِيِّ (ج ٣ ص ٦٠)، و«الاستذكار» لابن عبد البر (ج ١١ ص ١٨٥ و ١٨٦).

(٢) قُلْتُ: إِنَّ الَّذِي جَعَلَ الْعَامَّةَ يَصِلُ لَهُمْ هَذَا الْجَهْلُ فِي الدِّينِ حَتَّى تَرَكُوا الطَّيِّبَ وَالزَّيْنَةَ فِي أَثْنَاءِ الْعَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ... هُوَ كَوْنُ الْخُطْبَاءِ، وَالْوَعَاظِ وَغَيْرِهِمْ يُفْتُونَ لَهُمْ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ بِالتَّحْرِيمِ.

* فَالْبِدْعَةُ تَجْرُ إِلَى بَدْعَةٍ أُخْرَى.

* وَلَمْ يَجِدُوا مَنْ يَبِينُ لَهُمْ طَرِيقَ التَّيْسِيرِ، لِكَيْ يَسْأَلُوهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَأَنَّهُ لَا تَحْرِيمَ، وَلَا كَرَاهَةَ فِي حَلْقِ الشَّعْرِ، وَقَلَمِ الظُّفْرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ.

* فَلَا يُمْنَعُ الْأَخْذُ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ^(١)، فَإِذَا مُنِعَ ذَلِكَ فَلِأَوْلَى الْمَنْعِ مِنَ الْوَطْءِ وَهُوَ أَغْلَطَ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، وَكَذَلِكَ الْأَخْرَى مِنْ مَنْعِ لُبْسِ الثِّيَابِ، وَالطَّيْبِ، وَالزَّيْنَةِ، فَإِذَا لَمْ يُمْنَعِ ذَلِكَ مِنْهُ، فَأَخْرَى أَنْ لَا يُمْنَعِ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ^(٢)، وَاللَّهِمَّ غَفْرًا.^(٣)

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١٣ ص ١٣٩): (قَالَ أَصْحَابُنَا هَذَا غَلَطٌ، لِأَنَّهُ لَا يَعْتَزِلُ النِّسَاءَ، وَلَا يَتْرُكُ الطَّيْبَ وَاللِّبَاسَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَتْرُكُهُ الْمُحْرِمُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ أَبُو يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تُحْفَةِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤١٥): (مَنْ أَرْسَلَ الْهَدْيَ إِلَى مَكَّةَ لَا يَحْرُمُ بِذَلِكَ عَلَى الْمُحْرِمِ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِابْنِ عَبَّاسٍ). اهـ

(١) وَعَلَّةُ الْمَنْعِ عِنْدَهُمُ التَّشْبَهُ بِالْحَاجِّ!، وَهَذَا غَلَطٌ.

وَأَنْظُرْ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٣ ص ١٣٩).

(٢) وَأَنْظُرْ: «إِكْمَالُ إِكْمَالِ الْمُعَلِّمِ» لِلأَبِيِّ (ج ٧ ص ٧٦)، وَ«مُكْمَلُ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» لِلسُّنُوسِيِّ (ج ٧ ص ٧٦)، وَ«الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٣ ص ١٣٩).

قُلْتُ: فَالْمُضْحِي لَا يَعْتَزِلُ النِّسَاءَ، وَالطَّيْبَ، وَاللِّبَاسَ، وَالزَّيْنَةَ، وَيَعْتَزِلُ الشَّعْرَ وَالظُّفْرَ: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ» [ص:

[٥].

(٣) وَالْمَرَادُ بِالشَّعْرِ عِنْدَهُمْ: جَمِيعُ شَعْرِ الْبَدَنِ حَتَّى شَعْرَ الْإِبطِ، وَالْعَانَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٩ ص ٧٠): (مَنْ بَعَثَ هَدْيَهُ لَا يَصِيرُ مُحْرَمًا، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا، وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَازِرِيُّ رحمته فِي «الْمُعْلِمِ» (ج ٣ ص ٦٠): (مَذْهَبُنَا أَنَّ الْحَدِيثَ - يَعْنِي: حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ - لَا يَلْزَمُ الْعَمَلَ بِهِ، وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا^(١) بِقَوْلِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَفْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِهِ ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ»، وَظَاهِرُ هَذَا الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ تَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ، وَلَا قَصَّ الشَّعْرِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّيْبِيُّ رحمته فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٥ ص ٣٣٨): (وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ). اهـ

قُلْتُ: كَيْفَ وَأَنَّ تَحْرِيمَ النِّسَاءِ، وَالطَّبِيبِ، وَاللَّبَاسِ أَمْرٌ يَخْتَصُّ بِالْإِحْرَامِ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُضْحِيَّةِ، فَمِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ أَخَذَ الشَّعْرَ، وَتَقْلِيمَ الظُّفْرِ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْأُضْحِيَّةِ^(٢).

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رحمته فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٣٤٣): (وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ اللَّبَاسُ وَالطَّبِيبُ، كَمَا يَحْرُمَانِ عَلَى الْمُحْرِمِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ، دُونَ الْحَثِّ وَالِإِجَابِ). اهـ

(١) يَعْنِي: الْمَالِكِيَّةَ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٨ ص ٣٦٣).

قُلْتُ: حَتَّى إِنَّ الشَّافِعِيَّةَ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، قَالُوا هُوَ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِه، وَكَيْسَ بِحَرَامٍ، فَلَا بَأْسَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ، حَتَّى لَوْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ^(١).

قُلْتُ: وَقَدْ شَاعَ عِنْدَ الْمُقَلِّدَةِ، وَالْعَامَّةِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُمَسِكَ عَنِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ كَالْمُحْرَمِ.

* وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَلَا إِحْرَامٌ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ، أَوْ يَعْتَمِرَ.

قُلْتُ: وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَفْقَهُ وَأَعْلَمُ بِالسُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ غَيْرِهَا فِي هَذَا الْحُكْمِ؛ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُضْحِي فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُمَسِّكُ عَنِ شَعْرِهِ أَوْ ظْفَرِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا لَا يَخْفَى.



(١) وَأَنْظَرُ: «عَوْنُ الْمَعْبُودِ» لِلْأَبَادِيِّ (ج ٧ ص ٤٩٢)، وَ«تَهْدِيبُ السُّنَنِ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٧ ص ٤٩٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

مِنْ آثَارِ السَّلَفِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَمْسَكَ عَنِ الشَّعْرِ، أَوْ الظُّفْرِ، أَوْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَهُوَ مُقِيمٌ؛ فَإِنَّهُ ابْتَدَعَ بِدْعَةً فِي الدِّينِ

(١) عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ: (أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ. فَسَأَلَ النَّاسَ عَنْهُ. فَقَالُوا: أَنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقَلَّدَ، فَلِدَلِكْ تَجَرَّدَ. قَالَ رَبِيعَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: بِدْعَةٌ^(١)، وَرَبُّ الْكَعْبَةِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٣٣)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٣٤)، وَابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي «غَوَامِضِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ» (ج ١ ص ٤٠٨)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٤٥)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٥٤)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٨١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٤ ص ٣٨١): (فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: بِدْعَةٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ الزُّبَيْرِ حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ بِدْعَةٌ؛ إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ خِلَافُ ذَلِكَ). اهـ

وَذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٨ ص ٢٠٢)، وَابْنُ بَطَّالٍ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٤ ص ٣٨١)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٥٤٦).
 قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٧): (وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا: أَنْ يَكُونَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ بِدْعَةٌ، إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ: خِلَافُ ذَلِكَ). اهـ.

(٢) وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ رَبِيعَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهُدَيْرِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْبَصْرَةِ فِي زَمَانِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مُتَجَرِّدًا عَلَى مِنْبَرِ الْبَصْرَةِ، فَسَأَلَ النَّاسَ عَنْهُ، فَقَالُوا: إِنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقْلَدَ، فَلِذَلِكَ تَجَرَّدَ، فَلَقِيتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ؛ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: (بِدْعَةٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ).

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ١٢٠)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٨٧٧) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِهِ.
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٥٤٦): (وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهُدَيْرِ: (أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: إِنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقْلَدَ قَالَ رَبِيعَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: بِدْعَةٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ).

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: عَنِ الثَّقَفِيِّ عَنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ رَيْبَعَةَ أَخْبَرَهُ: (أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْبَصْرَةِ فِي زَمَانِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُتَجَرِّدًا عَلَى مِنْبَرِ الْبَصْرَةِ فَذَكَرَهُ؛ فَعَرَفَ بِهَذَا اسْمَ الْمُبْهَمِ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعَيْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٨ ص ٢٠٢): (قَالَ مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ الْهُدَيْرِ: (رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ، فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقَلَّدَ، فَلِذَلِكَ تَجَرَّدَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: بَدْعَةٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ)، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ حَلَفَ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى ذَلِكَ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ عَلَى خِلَافِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٧٤): (قَالَ رَيْبَعَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ: فَقَالَ: بَدْعَةٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٣٣): (قَدْ كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَحْلِفُ إِنْ فَعَلَ مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ بِدْعَةً، وَلَا يَجُوزُ فِي الْعُقُولِ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بِدْعَةٌ؛ إِلَّا وَهُوَ قَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ خِلَافُ ذَلِكَ). اهـ

قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظَّفْرِ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ، فَهُوَ بِدْعَةٌ، وَلَا بُدَّ.

لِذَلِكَ السَّلْفُ تَرَكُوا هَذِهِ الْفُتُوَى فِي الْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ:

(١) لَمْ يَتَّبِعْ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ضِي اللَّهِ عَنْهُمَا ذَلِكَ، فَتَنَّبَهُ.

(٣) فَعَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ رحمته الله: (أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى^١)

عَنِ النَّاسِ وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ صلوات الله عليه.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ

زُرَّارَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صلوات الله عليه، قَالَتْ: (إِنْ كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَائِدَ الْهَدْيِ، هَدَيْ رَسُولَ اللَّهِ

صلوات الله عليه، فَيَبْعَثُ بِهِدِيهِ مُقَلَّدًا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ)؛

فَلَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ رضي الله عنها: هَذَا أَخَذُوا بِقَوْلِهَا، وَتَرَكُوا فَتَوَى ابْنِ عَبَّاسٍ!

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَحْيَى عَبْدِ

الْكَرِيمِ بْنِ الْهَيْثَمِ، ثنا أَبُو الْيَمَانِ الْحِمَصِيُّ، أَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ

بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، مِنْ نُسخَةِ: أَبِي الْيَمَانِ الْحِمَصِيِّ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٥٤٦): (نَعَمْ جَاءَ عَنِ

الزُّهْرِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ اسْتَقَرَّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما؛ فَبِئْسَ نُسخَةُ

أَبِي الْيَمَانِ عَنِ شُعَيْبِ عَنَّهُ: وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى

عَنِ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ رضي الله عنها»؛ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَنِ عُرْوَةَ، وَعَمْرَةَ

عَنْهَا قَالَ: «فَلَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ أَخَذُوا بِهِ، وَتَرَكُوا فَتَوَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما»). اهـ

(١) قُلْتُ: فَكَشَفَتِ الْفَقِيهَةُ عَائِشَةُ رضي الله عنها: هَذِهِ الْبِدْعَةُ الْخَطِيرَةُ لِلنَّاسِ، وَبَيَّنَتْ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي إِبَاحَةِ الْأَخْذِ مِنَ،

الشَّعْرِ وَالظَّفْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ: لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، فَكَشَفَتْ رضي الله عنها الْعُمَّةَ عَنِ النَّاسِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ اللَّكْنَوِيُّ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ الْمُمَجَّدِ» (ج ٢ ص ٢٦٨): (وَأَمَّا قَوْلُ

ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فَقَدْ خَالَفَهُ: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةُ، وَأَنْسُ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَغَيْرُهُمْ، بَلْ جَاءَ عَنِ الزُّهْرِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ اسْتَقَرَّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَهُ، فَفِي نُسْخَةِ أَبِي الْيَمَانِ عَنِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» مِنْ طَرِيقِهِ عَنْهُ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ كَشَفَ الْعَمَى عَنِ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ»؛ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ عَنْهَا.

وَقَالَ: «لَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلُ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَخَذُوا بِهِ، وَتَرَكَوا فَتَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ

رضي الله عنهما».

* وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ كَانَ مَهْجُورًا، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَأْخُذْ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ الْأَمْصَارِ

الْمَعْرُوفِينَ بِهِ. اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الزَّرْكَشِيُّ رحمته فِي «الْإِجَابَةِ» (ص ٧٧): (وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي

«سُنَنِهِ» عَنْ شُعَيْبٍ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: (أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى ^(١) عَنِ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ

(١) قُلْتُ: فَكَشَفَتْ رضي الله عنها عَنِ الْأُمَّةِ الْعُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَخَلَ لِغَيْرِ الْمُحْرَمِ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَلَا دَخَلَ لَهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالطُّفْرِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَسْقَافَةِ عَلَى النَّاسِ.

قَالَ تَعَالَى: «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ»

[المائدة: ٦].

وَقَالَ تَعَالَى: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» [الحج: ٧٨].

وَقَالَ تَعَالَى: «لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ» [الأحزاب: ٣٧].

السنة في ذلك عائشة رضي الله عنها؛ فأخبرني عروة، وعمرة أن عائشة رضي الله عنها قالت: (إني كنت لأقتل قلائد هدي النبي صلى الله عليه وسلم فبيعت بهديه مقلداً، وهو مقيم بالمدينة ثم لا يجتنب شيئاً حتى ينحر هديه)؛ فلما بلغ الناس قول عائشة رضي الله عنها: هذا أخذوا به، وتركوا فتوى ابن عباس رضي الله عنهما. اهـ

قلت: ولم يمتنع عن محظورات الإحرام إلا المحرم بالحج، أو العمرة، أما المقيم فلم يعرف عنه أن الشارع الحكيم منعه من الأخذ من الشعر، والظفر، وبشيره، أو من محظورات الإحرام، ولأن المحرم لا يحل إلا بالرمي، والطواف بالبيت، وهذا لا يكون إلا في الحج، وأما المقيم لا يكون كذلك، ولا حاجة أن يحل؛ لأنه لا عنده كعبة، ولا غير ذلك، فكيف يجعله الشارع الحكيم يتشبه بالمحرم؟، ويحل عن إحرامه بذبح أضحيته في يوم العيد؟، وهو ليس بمحرم، ولا حاجة له بالإحرام وهو مقيم^(١): (إن هذا لشيء عجاب) [ص: ٥].

٤) فعن عروة بن الزبير قال: (دخل رجل على عائشة فقَالَ إِنَّ ابْنَ زِيَادٍ قَلَدَ بَدَنَهُ فَتَجَرَّدَ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها فَهَلْ كَانَتْ لَهُ كَعْبَةٌ يَطُوفُ بِهَا؟ قَالُوا: لَا قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا حَلَّ أَحَدٌ مِنْ حَجٍّ، وَلَا عُمْرَةٍ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ؛ ثُمَّ قَالَتْ: لَقَدْ كُنْتُ أَقْتِلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ يَبِيعُ بِهَا فَمَا يَتَّقِي، أَوْ قَالَتْ: فَمَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ).

أثر صحيح

(١) وحكمة الشارع الحكيم في إحرام العبد في الحج معروفة.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٧ ص ٢٢٧ - التمهيد) مِنْ طَرِيقِ

مَعْمَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَوْلُهُ: «ابْنُ زِيَادٍ»، وَهُمْ؛ إِنَّمَا هُوَ: «زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ»، الَّذِي يُقَالُ لَهُ: «زِيَادُ

بُنُ أَبِيهِ»؛ وَسَوْفَ يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ. (١)

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٤٦ - فَتْحُ الْبَارِي) مِنْ طَرِيقِ

هُشَيْمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ وَقِيلَ لَهَا إِنْ زِيَادًا إِذَا

بَعَثَ بِالْهَدْيِ أَمْسَكَ عَمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرِمُ، حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

(أَوْلَهُ كَعْبَةٌ يَطُوفُ بِهَا!).

وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٤٦ - فَتْحُ الْبَارِي) مِنْ طَرِيقِ

يَعْقُوبَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ بَلَغَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ زِيَادًا بَعَثَ بِالْهَدْيِ وَتَجَرَّدَ فَقَالَتْ:

(إِنْ كُنْتُ لَأَفْتِلُ قَلَائِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا وَهُوَ مُقِيمٌ عِنْدَنَا مَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٢) مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ

عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: (إِنْ كُنْتُ لَأَفْتِلُ

قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا وَهُوَ مُقِيمٌ مَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ،

(١) وَأَنْظُرْ: «تَقْيِيدَ الْمُهْمَلِ» لِلْعَسَائِي (ج ٣ ص ٨٤٣)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٤٥).

وَكَانَ بَلَّغَهَا أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَهْدَى وَتَجَرَّدَ، قَالَ: فَقَالَتْ هَلْ كَانَ لَهُ كَعْبَةٌ يَطُوفُ بِهَا؛ فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تُحْرَمُ عَلَيْهِ الثِّيَابُ تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَتَابَعَهُ حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٣٥٨) مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ عَمْرٍو الصَّبِيِّ حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِهِ.
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٤٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ: أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ، فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَجُلًا يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ وَيَجْلِسُ فِي الْمَضْرِ، فَيُوصِي أَنْ تُقَلَّدَ بَدَنَتَهُ، فَلَا يَزَالُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ مُحْرَمًا حَتَّى يَحِلَّ النَّاسُ، قَالَ: «: فَسَمِعْتُ تَصْفِيقَهَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَبْعَثُ هَدْيَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِمَّا حَلَّ لِلرِّجَالِ مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ».

وَفِي رِوَايَةٍ: لِمُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ

(١) «قَالَ»: أَي: مَسْرُوقٌ؟ «تَصْفِيقَهَا»، وَهُوَ ضَرْبٌ بِأَحْدَى الْيَدَيْنِ عَلَى ظَهْرِ الْيَدِ الْأُخْرَى لِيُسْمَعَ لَهَا صَوْتُ، وَفَعَلْتُ هَذَا تَعَجُّبًا مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ، وَتَأَسُّفًا عَلَى مَنْ فَعَلَهُ.

الْحِجَابِ تَصَفَّقُ، وَتَقُولُ: (كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا وَمَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ، مِمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرِمُ، حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ؛ (أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ، حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ، وَقَدْ بَعَثْتُ بِهَدْيِي، فَكَتَبْتَنِي إِلَيَّ بِأَمْرِكَ، قَالَتْ عَمْرَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نُحَرَ الْهَدْيُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٦ ص ٤٣٣): (المُحَدِّثُونَ اعْتَنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ، حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَرَوَوْهُ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ، كَأَنَّهُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ قَدْ اشْتَهَرَ رَأْيُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ مَنْ بَعَثَ هَدِيًّا أَمَسَكَ عَمَّا يُمَسِّكُ مِنْهُ الْحَاجُّ، فَلذَلِكَ صَارَ النَّاسُ يَتَنَاقَلُونَ هَذِهِ السُّنَّةَ؛ لِأَنَّ الدَّوَاعِيَ تَدْعُو إِلَيْهَا.

* وَلَعَلَّ مَاخَذَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ظَاهِرُ الْآيَةِ؛ حَيْثُ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ» [البقرة: ١٩٦]؛ لَكِنَّ هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مُحْرِمًا بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مَهْمَا بَلَغَ مِنَ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، قَدْ يُخْطِئُ فِي الْفَهْمِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ الشَّيْءِ، وَقَدْ يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّوَابِ، وَلِهَذَا كَانَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(١). اهـ

قَالَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٥٩)، ح: (١٣٢١): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَذَكَرَهُ. هَذَا قَدْ وَهَمَ فِيهِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَالَ: إِنَّ «ابْنَ زِيَادٍ» هُوَ الَّذِي كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَالصَّحِيحُ: هُوَ «زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ»، كَمَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ فِي رِوَايَتِهِ.

هَكَذَا قَالَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ: أَنَّ «ابْنَ زِيَادٍ» كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. خَالَفَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: فَرَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِيهِ: إِنَّ «زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ» هُوَ الَّذِي كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٧٠) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَكَذَلِكَ هُوَ فِي «الْمَوْطَأِ» لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ، وَأَبِي مُصْعَبِ الزُّهْرِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ.

وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، وَالْقَعْنَبِيُّ، وَرَوْحٌ، وَالشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ «زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ» كَتَبَ إِلَيَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَهَكَذَا: أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٠ و ٣٤١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٨٠)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٥١٠)، وَابْنُ رَاهُوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠١١)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٠٨)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (١٨١٩)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٩٨)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (١٧٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٤)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٤٠)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٧١)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٧٠٥)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (٣٠٥٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٤ ص ٢٥٨)، وَأَبُو مُصْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٠٩٦)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٣)، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمِصْبَاحِ فِي عُيُونِ الصَّحَاحِ» (ق/١٩/ط)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٤٩٩)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٤٤).

وقال الحافظ ابن حجر رحمته في «فتح الباري» (ج ٣ ص ٥٤٥): (وقع عند

مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك في هذا الحديث أن: «ابن زياد» بدل قوله: أن «زياد بن أبي سفيان»، وهو وهم نبه عليه الغساني ومن تبعه). اهـ

قال الفقيه الزركشي رحمته في «الإجابة» (ص ٧٧): (قال الحافظ أبو الحجاج

المزي^(١))، ومن خطه نقلت: هكذا وقع في كتاب مسلم: «أن ابن زياد»، ووقع في جميع الموطآت: «أن زياد بن أبي سفيان»، كما وقع في البخاري^(٢)). اهـ

وقال الحافظ النووي رحمته في «شرح صحيح مسلم» (ج ٩ ص ٧٢): (هكذا

وقع في جميع نسخ صحيح مسلم: «أن ابن زياد» قال أبو علي الغساني، والمازري، والقاضي عياض، وجميع المتكلمين على: «صحيح مسلم» هذا غلط، وصوابه «أن زياد بن أبي سفيان» وهو المعروف بـ «زياد ابن أبيه»، وهكذا وقع على الصواب في «صحيح البخاري»، و«الموطأ»، و«سنن أبي داود»، وغيرها من الكتب المعتمدة، ولأن: «ابن زياد»^(٣))، لم يدرك عائشة رضي الله عنها). اهـ

وقال الحافظ الغساني رحمته في «تفصيل المهمل» (ج ٣ ص ٨٤٣): (هكذا: روي

في كتاب مسلم، من جميع الطرق.

* والمحفوظ فيه: «أن زياد بن أبي سفيان»، وكذا: وقع في جميع الموطآت:

«أن زيادا كتب»، لا: «ابن زياد»). اهـ.

(١) حُرف في الأصل إلى: «المياسي»، والصواب ما أثبتته.

(٢) وابن زياد: هو عبید الله بن زياد.

فَالصَّوَابُ: «زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ»، فَلَيْسَ: «بِابْنِ زِيَادٍ».^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَازِرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُعَلِّمِ» (ج ٢ ص ١٠٤): (هَكَذَا: رُوِيَ فِي

كِتَابِ: مُسْلِمٍ، مِنْ جَمِيعِ الطُّرُقِ.

* وَالْمَحْفُوظُ فِيهِ: «أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ»، وَهَكَذَا: وَقَعَ فِي جَمِيعِ الْمُوَطَّاتِ:

«أَنَّ زِيَادًا كَتَبَ»، لَا: «ابْنَ زِيَادٍ». اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٠): (هَكَذَا هَذَا

الْحَدِيثُ فِي «الْمُوطَّأِ»، عِنْدَ جَمِيعِ رُؤَاتِهِ فِيمَا عَلِمْتُ)^(٢). اهـ

(٥) وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَىٰ مَرَّةً غَنَمًا مُقْلَدَةً». وَفِي رِوَايَةٍ:

(أَهْدَىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا، فَقَلَدَهَا).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)،

وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٩٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٦)،

وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤١ و ٤٢)، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُعَلَّلَةِ»

(٢٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٤٦٥)، وَالْحَرْبِيُّ فِي «غَرِيبِ

الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٨٩١)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢

ص ٦٣٤)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٩)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٧١)، وَأَبُو

(١) وَأَنْظَرُ: «إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ» لِقَاضِي عِيَاضٍ (ج ٤ ص ٤٠٩).

(٢) يَعْنِي: بِاسْمِ: «زِيَادِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ».

يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٢٩٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٦٤٣)،
و(١٦٤٥)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢١١٠)، و(٢١١١)، و(٢١١٣)، و(٢٢٣٠)،
وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٤٧٣)، وَالْقَطِيعِيُّ فِي «جُزْءِ الْأَلْفِ دِينَارٍ»
(٢٠٦)، وَفِي «الْفَوَائِدِ» (٣٩)، وَالْحَرَائِظِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (٢٣)، وَأَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ فِي
«الْفَوَائِدِ» (٦٣٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٤ ص ٥١)، وَتَمَّامٌ فِي «الْفَوَائِدِ»
(٤٠٩)، وَ(٤١٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٢)، وَفِي «السَّنَنِ
الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٢١٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٧ ص ٥٣١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي
«الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٧)، وَفِي «تَارِيخِ أَصْبَهَانَ» (ج ١ ص ٢٥٤)، وَفِي
«مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١١)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (٩٩٢)، وَالْحَمَّامِيُّ
فِي «حَدِيثِهِ» (١٢)، وَالْبُوشَنجِيُّ فِي «جُزْءِ حَدِيثِهِ» (٣٢)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ
الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٤)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٦٩٩)،
وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (٢٦٠)، وَ(٦٦٦)، وَالْبَغْوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (ج ٧
ص ٩٤)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥ ص ٢٠٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي
«الْتَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٩)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (٣١)، وَ(٣٦)،
وَ(٥١)، وَ(٥٢)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْمَحَامِلِيَّاتِ» (٢٧٦)، ابْنُ غِيْلَانَ فِي «الْغِيْلَانِيَّاتِ»
(٦٢٦)، وَابْنُ فُرَاجَا فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص ٤٣٩)، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ»
(٩٣)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٢٦٨) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَهَشِيمُ بْنُ
بَشِيرٍ، وَيَعْلَى بْنُ عُيَيْدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَازِمِ الصَّرِيرِ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَأَبِي خَالِدٍ

الأَحْمَر، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَالْفَضْلُ بْنُ ذُكَيْنٍ، وَغَيْرُهُمْ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنِ الْأَعْمَشِ،
عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧
ص ٩٤) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ
عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ، وَعَبْدِ الْوَاحِدِ
عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)،
وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١)، وَابْنُ
مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٢٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي
«شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٥)، وَ«مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٥)، وَابْنُ
رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٥١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٤١٦)،
وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ»
(٢١١٢)، وَ(٢١١٥)، وَالْجُرْجَانِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ق/١٦٥/ط)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي
«الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٩)،
وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ١٠٢) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ، وَأَبِي
مُعَاوِيَةَ، وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادِ الْعَبْدِيِّ؛ كُلُّهُمْ: عَنِ الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنَا
إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (رُبَّمَا فَتَلْتُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَقْلُدُ هَدْيَهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يَقِيمُ، لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتَلُ الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَيَقْلُدُ الْغَنَمَ، وَيَقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَقْلُدُ الْهَدْيَ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يَقِيمُ وَلَا يُحْرِمُ، وَلَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ مُقِيمٌ، لَا يُمْسِكُ عَنْ شَيْءٍ يُمْسِكُ مِنْهُ الْحَرَامُ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٥ و ٧١)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١ و ١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٩١ و ٢٥٣ و ٢٦٢)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٢٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (٦٨)، وَابْنُ رَاهْوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٥١)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢١٠٦)، وَ(٢١٠٨)، وَ(٢١٠٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٦٦)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٧)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٦٤٧)، وَ(١٦٤٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٩)، وَأَبُو سَهْلٍ الْقَطَّانُ فِي «حَدِيثِهِ» (ق / ٤ / ط) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، وَسَلَامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ، وَأَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ، وَوَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، وَعَبِيدَةَ بْنِ حُمَيْدٍ، وَإِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَجَرِيرَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَفْتَلُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ، فَيَبْعَثُ

به، ثم يُقيم فينا حلالاً). وفي رواية: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ، فَيَبْعُثُ بِهَ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ). وفي رواية: (إِنْ كُنْتُ لِأَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ، لَا يُمَسِّكُ عَمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرِمُ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٩٠٩)، وَالتَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٩٠ و ١٩١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣٢٢)، وَالتُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥ ص ٤١٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١١)، وَالسَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى فِي «حَدِيثِهِ عَنْ شَيْوَخِهِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ» (١٣٧)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٢)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ٧٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَالْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، كُلُّهُمْ: عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ الْغَنَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَيَبْعُثُ بِهَا، ثُمَّ يَمَكْتُ حَلَالًا).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالتَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٥٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُعْجَمِ» (٩١)، وَالتَّطَبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٣٠٨)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ

معاني الآثار» (ج ٢ ص ٢٦٥)، وفي «أحكام القرآن» (١٦٤٩)، وفي «مشكل الآثار» (ج ١٤ ص ١٣٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج ٥ ص ٢٣٣)، وأبو نعيم في «المسند المستخرج» (ج ٣ ص ٣٩٧)، والدارقطني في «الأفراد» (ج ٢ ص ٤٢٤) من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن محمد بن جحادة، عن الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كنا نقلد الشاء، فترسلُ بها، ورسولُ الله حلالٌ، لم يحرم عليه منه شيء).

(٦) وعن مسروق؛ أنه أتى عائشة رضي الله عنها، فقال لها: يا أم المؤمنين؛ إن رجلاً بيعتُ بالهدى إلى الكعبة، ويجلس في المصر، فيوصي أن تقلد بدنته، فلا يزال من ذلك اليوم محرماً، حتى يحل الناس؟ قال: فسمعتُ تصفيقها من وراء الحجاب، فقالت: (لقد كنتُ أقتلُ قلائد هدي رسول الله ﷺ، فبيعتُ هديه إلى الكعبة، فما يحرم عليه مما حل للرجال من أهله، حتى يرجع الناس). وفي رواية: (كنتُ أقتلُ قلائد هدي رسول الله ﷺ بيدي، ثم يبعثُ بها، وما يمسك عن شيء، مما يمسك عنه المحرم، حتى ينحر هديه). وفي رواية: (قلتُ لعائشة رضي الله عنها: إن رجلاً هاهنا يبعثون بالهدى إلى البيت، ويأمرون الذي يبعثون معه بمعلم لهم يقلدها ذلك اليوم، فلا يزالون محرمين حتى يحل الناس؟ فصفتُ بيديها، فسمعتُ ذلك من وراء الحجاب، فقالت: سبحان الله، لقد كنتُ أقتلُ قلائد هدي رسول الله ﷺ بيدي، فبيعتُ بها إلى الكعبة، ويقيمُ فيها، لا يترك شيئاً، مما يصنع الحلال، حتى يرجع الناس). وفي رواية: (بيعتُ بالهدى إلى الكعبة، ما يحرم عليه شيء مما يحل للرجل من أهله، حتى يرجع الناس). وفي رواية: (كنتُ أقتلُ قلائد هدي رسول الله ﷺ، فبيعتُ بها، ويقيمُ،

فِيَأْتِي مَا يَأْتِي الْحَلَّالُ، قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَكَّةَ. وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَائِدَ الْهَدْيِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَيْعْتُ بِهَا، وَمَا يُحْرَمُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٤)، وَ (٥٥٦٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٠)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢١١٦)، وَ (٢١١٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٥٤١)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٣٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٥)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٨)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٩٥)، وَابْنُ أَبِي حَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٧٧٠)، وَالْقَطِيعِيُّ فِي «زِيَادَاتِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٧١٩)، وَفِي «جُزْءِ الْأَلْفِ دِينَارٍ» (٩٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ١٢٠)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٢ ص ٢٨٢)، وَابْنُ قُدَّامَةَ فِي «بُلْغَةِ الطَّلَبِ الْحَثِيثِ» (٢٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٧)، وَأَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي «مُتَهَيِّ رَغَبَاتِ السَّامِعِينَ فِي عَوَالِي أَحَادِيثِ التَّابِعِينَ» (٢٣)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ١ ص ٣٧٦)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبُعْدَادِيَّةِ» (٤٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٧ ص ٢٢٧) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، وَدَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ الْبَصْرِيِّ، وَزَكَرِيَّا بْنَ أَبِي زَائِدَةَ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِه.

(٧) وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَقْبِلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا لَا يَعْتَزِلُ شَيْئًا وَلَا يَتْرُكُهَا؛ فَلَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، قَالَتْ: وَلَا نَعْلَمُ الْحَاجَّ يُحِلُّهُ إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٥٩)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ٣ ص ١٢٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٨٣)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٧٨)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٣٤٩)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (ج ٣ ص ٨٣)، وَابْنُ عَيْلَانَ فِي «الْغِيلَانِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٧٦٨) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٩٠٨)، وَالتَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٧ و ٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١ و ١٧٣ و ١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٨٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٤٦٩)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٨٩)، وَ(٩٢٢)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١١)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦١)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٤٢٣)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٤٩)، وَ(١٩٥٠)، وَ(١٩٥٢)، وَ(١٩٥٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٩)، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «حَدِيثِ: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ» (٣٣)، وَالْعَكْرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٥٨)، وَابْنُ عَيْلَانَ فِي «الْغِيلَانِيَّاتِ» (١٠٦٣)،

و(١٠٦٦)، و(١٠٧١)، و(١٠٧٢)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (١٧٤)،
و(١٧٥)، و(١١٩٣)، و(١١٩٤)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٥٠)،
وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ج ٢ ص ٤٨٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ»
(ج ٢ ص ٢٨٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْمَوْضِحِ» (ج ٢ ص ٤٣١)، وَفِي «تَالِي تَلْخِيصِ
الْمُشَابِهِ» (ج ١ ص ٧٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١١)،
وَالْمَرَاغِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (٣٤٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٦ ص ٣٨٨) مِنْ
طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَاجِشُونِ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَعَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، وَنَافِعُ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجِ الْبَاهِلِيِّ،
وَعَمْرٍو بْنُ الْحَارِثِ الْمِصْرِيِّ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ:
سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: (كُنْتُ أَقْبَلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، ثُمَّ لَا
يَعْتَرِلُ شَيْئًا وَلَا يَتْرُكُهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَقْبَلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا يَجْتَنِبُ
شَيْئًا، وَلَا نَعْلَمُ الْحَاجَّ يُحِلُّهُ؛ إِلَّا الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (فَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدْيِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ يُحْرَمْ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَقَدْ كُنْتُ أَقْبَلُ
قَلَانِدَ بُدْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَبِغْتُ بِهَا، ثُمَّ لَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا أُحِلَّ لَهُ). وَفِي رِوَايَةٍ:
(فَتَلْتُ هَدْيَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ، فَلَمْ أَرَهُ تَرَكَ شَيْئًا مِمَّا أُحِلَّ مِنْهُ).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ السَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (ج ٣ ص ٨٤)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ فِي «حَدِيثِهِ»
(ص ١٠٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٨٥)، وَابْنُ عَيْلَانَ فِي «الْغُبَلَانِيَّاتِ»
(ج ٢ ص ٧٦٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُشْكِلِ

الأثار» (ج ١٤ ص ١٤٠)، وأبو بكر العكري في «الفوائد» (ص ٥٢)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٣٩٠) من طريق الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: (فتلت فلأند هدي رسول الله ﷺ ثم لم يعتزل شيئاً، ولم يتركه، إنا لا نعلم الحرام يحلله إلا الطواف بالبيت).

وإسناده صحيح.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٦٩٦)، ومسلم في «صحيحه» (ج ٢ ص ٩٥٧)، والبعوي في «شرح السنة» (ج ٧ ص ٩٢)، وابن أبي صبرة في «المختصر النصح» (ج ٢ ص ١٨٠) من طريق القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت: (فتلت فلأند بدن النبي ﷺ بيدي، ثم قلدها وأشعرها وأهداها، فما حرم عليه شيء كان أحل له).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٦٩٦)، و(١٦٩٩)، ومسلم في «صحيحه» (١٣٢١)، وأبو داود في «سننه» (١٧٥٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (ج ٤ ص ٦٣ و ٦٧)، وفي «المجتبى» (ج ٥ ص ١٧٠ و ١٧٣)، وابن ماجه في «سننه» (٣٠٩٨)، وأحمد في «المسند» (ج ٦ ص ٧٨)، وابن راهويه في «المسند» (ج ١ ص ٥٣٠)، وأبو عوانة في «المسند الصحيح» (ج ١٧ ص ٤٦٩)، وابن حبان في «صحيحه» (ج ٩ ص ٣١٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (ج ٨ ص ٦)، و(ج ٢٠ ص ٢١٣)، وأبو نعيم في «المسند المستخرج» (ج ٣ ص ٣٩٦)، وفي «معرفة الصحابة» (ج ٦ ص ٣٢١٢)، وابن وهب في «جامع الأحكام» (١٦٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (ج ٢ ص ٢٦٦)، والسرّاج في «حديثه» (١٩٥٥)، وابن

عَيَّلَانَ فِي «الغِيلَانِيَّاتِ» (١٠٦٠)، وَ (١٠٦٢)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (ج ٧ ص ٢٢)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٣ ص ٨)، وَالْأَنْبَارِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٣)، وَالْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي «الْأَرْبَعِينَ مِنْ أَمَالِيهِ» (ق / ٢ / ط)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ١٠٢)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٣)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (٢٥٧)، وَ (٢٥٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٧)، وَابْنُ جَمَاعَةَ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ٢ ص ٥٦٥)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الرُّوَاةِ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ» (ق / ٣ / ط)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٩ ص ٥٥٨)، وَابْنُ الْبُخَارِيِّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ١ ص ٥٢٤ و ٥٢٥) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو الْعَقْدِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيِّ، وَعُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ الْعَبْدِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، وَالْقَاسِمِ بْنِ يَزِيدَ الْجَرْمِيِّ، وَالْفَضْلِ بْنِ نَعِيمٍ، وَحَمَّادِ بْنِ خَالِدِ الْخَيَّاطِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي فَدْيِكٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (فَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا^(١))، وَقَلَّدَهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ. وَفِي رِوَايَةٍ: (فَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَحِلَّ لَهُ).

(١) رِوَايَةٌ: مَعْلُولَةٌ بِزِيَادَةٍ: «وَأَشْعَرَهَا»، فِيهَا رِوَايَةٌ: شَادَّةٌ، لَا تَصِحُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، لِأَنَّهَا مِنْ رِوَايَةِ: أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ نَافِعِ الْأَنْصَارِيِّ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَا، وَخَالَفَ: الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، فَإِنَّهُمْ: لَمْ يَذْكُرُوا: «الْإِشْعَارَ»، فِي هَذَا الْوَجْهِ، فَوَهُمْ. وَقَدْ تَكَلَّمْتُ عَنْ عِلَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي: «التَّوَضُّعِ فِي كَيْفِيَّةِ إِعْلَالِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ لِلْأَحَادِيثِ» (ص ٨١).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٦ و ١٨٥ و ٢٠٠)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٧٨٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٥٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٢٤٦)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٠)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٤٤)، وَ(١٩٤٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣٢٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٥)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (٤٢٣)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ١ ص ٢٠٧ و ٤٠٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٣٥٧)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٧ ص ١٤٩)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦١) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَابْنِ أَبِي ذَيْبٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَابْنَ جُرَيْجٍ، وَعَمْرُو بْنَ الْحَارِثِ، وَبُرْدُ بْنَ سِنَانَ الدَّمَشْقِيِّ، وَأَيُّوبَ بْنَ مُوسَى الْمَكِّيَّ؛ كُلُّهُمْ: عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِيهِ الْمُحْرِمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَفْتَلُ قَلَائِدَ هَدْيِهِ، ثُمَّ لَا يَمْتَنِعُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِيهِ الْمُحْرِمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَقَدْ كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَبْعُثُ بِهِ، وَيُقِيمُ، فَمَا يَنْتَقِي مِنْ شَيْءٍ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٤ و ٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٨٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي

«سُنَّه» (١٧٥٨)، وأبو عَوَانَةَ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٢٤٦)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (٢٠٩٦)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٨)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٤٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣٢٠ و ٣٢٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٢٠)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٦ ص ١٢٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ٢٦٥) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَيُونُسَ بْنِ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ، وَأَيُّوبَ بْنِ مُوسَى الْمَكِّيِّ، وَشُعَيْبَ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَفْتَلُ قَلَانِدَ هَدِيهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَانِدَ الْهَدْيِ، هَدِي النَّبِيِّ ﷺ، فَيَبْعُثُ بِهِدِيهِ مُقَلَّدًا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، حَتَّى يُنْحَرَ هَدِيُّهُ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥٦)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (١٧١)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٩١ و ٢١٢ و ٢٢٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣٢١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٣٢١)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٥٧)، وَ(١٩٥٨)، وَ(٢١٠٢)، وَ(٢١٠٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٣)، وَجَهْمَةُ بِنْتُ الْفَرَجِ فِي «المُصَافِحَاتِ وَالْمُؤَافَقَاتِ» (٢٥)، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «حَدِيثِ: اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ» (٦٨)، وَفِي «مُسْنَدِ عَائِشَةَ» (٣٢)، وَ(٨٩)، وَالْحَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَعْدَادَ» (ج ٧

ص (٥١)، والإسماعيلي في «معجم الشيوخ» (١٧٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وفي «مشكل الآثار» (ج ١٤ ص ١٣٧ و ١٣٨ و ١٤١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (ج ١٧ ص ٢٢٦)، وأبو نعيم في «المسند المستخرج» (ج ٣ ص ٣٩٥)، وابن طهمان في «نسخته» (١٥٢) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وجريير بن عبد الحميد، وحماد بن زيد، وعبد بن سليمان الكلابي، واليث بن سعد، وعمرو بن الحارث المصري، وهيب بن خالد، وأبي معاوية الضرير، وأنس بن عياض، ومعمّر بن راشد، ومحمد بن سعيد الأموي، وحماد بن سلمة، وغيرهم، جميعهم: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كنت أفتل القلائد لهدي رسول الله ﷺ، فبعث بها، ثم يقيم عندنا، ولا يجتنب شيئاً، مما يجتنب المحرم). وفي رواية: (كنت أفتل القلائد بذن رسول الله ﷺ؛ ليهدىها، وهو مقيم بالمدينة، ولا يتجرد، ولا يصنع شيئاً مما يصنع المحرم). وفي رواية: (لقد كنت أفتل القلائد لهدي رسول الله ﷺ بيدي، ثم يفتل الهدي، يبعث ثم يبقى حلالاً، لا يحرم عليه شيء). وفي رواية: (إن كنت لأفتل قلائد هدي رسول الله ﷺ، ثم يبعث بها، وهو مقيم، ما يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم).

٨) وعن أبي العالبي قال: سألت ابن عمر عن الرجل يبعث بهديه أيمنك عن النساء فقال ابن عمر: (ما علمنا المحرم يحل حتى يطوف بالبيت).

أثر صحيح

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (ج ١٧ ص ٢٢٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (ج ٢ ص ٢٦٨) من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي العالبي به.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٥) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ
عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: (إِذَا بَعَثَ الرَّجُلُ بِالْهَدْيِ فَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاللَّهُ
لَوْ كَانَ مُحْرِمًا، مَا كَانَ لَهُ حِلٌّ دُونَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٩) وَعَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «كَانَ يَبْعَثُ بِالْبُدْنِ^(١) مَعَ عَلْقَمَةَ، وَلَا
يُمْسِكُ عَمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرِمُ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ١٠٠)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي
شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٨) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ أَبِي
مَعْشَرٍ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنِ عَلْقَمَةَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١٠) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَانَ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ، وَلَا يُمْسِكُ عَمَّا يُمْسِكُ
عَنْهُ الْمُحْرِمُ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

(١) الْبُدْنُ: جَمْعُ بَدَنَةٍ، وَهِيَ النَّاقَةُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِعِظَمِ بَدَنِهَا.

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ٩٩)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٧) مِنْ طَرِيقِ عُندَرٍ عَنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١١) وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «أَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ: كَانَ يُفْتِي بِذَلِكَ، لَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ٩٩)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٧ و ٨٨) مِنْ طَرِيقِ عُندَرٍ عَنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١٢) وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُمَسِّكُ عَمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ٩٩)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٧) مِنْ طَرِيقِ عُندَرٍ عَنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَالْآثَارُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ بِخِلَافِهَا، وَأَنَّ مَنْ أَهْدَى
إِلَى الْحَرَمِ هَدِيًّا، أَوْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَهُوَ مُقِيمٌ فِي بَلَدِهِ لَيْسَ بِحَاجِّ وَلَا مُعْتَمِرٍ، فَلَا
يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَهُوَ مُقِيمٌ.



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١) الْمُقَدِّمَةُ	٥
(٢) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُضْحِيَّ لَا يُمْسِكُ عَنِ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، لِمَا رَأَيْنَا أَنَّ مَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُهُ مِنَ الْجَمَاعِ، وَالطَّيِّبِ، وَلُبْسِ الْمَخِيْطِ، وَالزَّوْاجِ، وَهَذِهِ الْمَحْظُورَاتُ أَغْلَظُ مَا يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ	١١
(٣) ذَكَرَ الدَّلِيلُ مِنْ آثَارِ السَّلَفِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَمْسَكَ عَنِ الشَّعْرِ، أَوْ الظُّفْرِ، أَوْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَهُوَ مُقِيمٌ؛ فَإِنَّهُ ابْتَدَعَ بَدْعَةً فِي الدِّينِ	٢٥

